

Distr.: General
2 May 2024
Arabic
Original: English



الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البنود 31 و 61 و 69 و 71 و 83 و 129 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
بناء السلام والحفاظ على السلام
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم
الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن التعليقات المضللة التي لا أساس لها من الصحة والتي أدلى بها ممثل فرنسا فيما يتعلق بالعلاقات بين أذربيجان وأرمينيا في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2024 فيما يتعلق بالبند المعنون "إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

ومن الجدير بالذكر أن هذه التعليقات قد صدرت في نفس اليوم الذي أحرزت فيه أذربيجان وأرمينيا تقدماً ملموساً في تعيين الحدود بين الدولتين. وهذا التطور مهم بشكل خاص لأنه جاء نتيجة للمحادثات والمفاوضات المباشرة التي أجريت بينهما وكفل استعادة أذربيجان بطريقة سلمية لقرائها الأربع التي كانت خاضعة لاحتلال أرمينيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن المفاوضات ونتائجها تكشف زيف الرواية التي يتم الترويج لها بنشاط حول خطط أذربيجان المزعومة لحل المسائل المعلقة بالقوة.



وقد رحب الأمين العام في بيانه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في 19 نيسان/أبريل بين اللجنتين الحكوميتين المعنيتين بتعيين الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان، وشجع الطرفين على مواصلة تعيين وتعليم الأجزاء المتبقية من الحدود ومعالجة جميع المسائل الثنائية المتعلقة من أجل تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات.

ورحب رئيس الجمعية العامة أيضا بالتقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان بشأن تعيين الحدود وشجع الطرفين على الاستناد إلى هذا التقدم من أجل تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات على أساس احترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية.

وأدلت عدة منظمات دولية وحكومات أخرى ببيانات مماثلة. ولا عجب في ألا تكون فرنسا من بين هؤلاء.

ونحن نذكر جيدا كيف أن فرنسا استغلت مركزها كعضو دائم في مجلس الأمن وولايتها كأحد الوسطاء في عملية تسوية النزاع التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بين أرمينيا وأذربيجان، فقاومت بكل قوتها أي عمل أو جهد من شأنه أن يكفل إنهاء احتلال أراضي أذربيجان وحل النزاع على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول المعنية.

ولذلك، فإن التأييد الذي أعربت عنه فرنسا في بيانها لتطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا، مع احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية للبلدين، هو تأييد مضمّل بشكل واضح. وهذا البيان كاذب كذلك لأنه لا يتناسب مع تعنت فرنسا في رفض تسمية جزء من الأراضي السيادية لبلدي باسمه القانوني - منطقة قره باغ في أذربيجان - إلى جانب محاولاتها المستمرة الرامية إلى زرع الفرقة في جنوب القوقاز وعسكرة المنطقة.

وتكشف المعلومات المضللة التي تنشرها فرنسا في الوقت الحاضر كيف أنها لا تتحمّل كون أذربيجان حررت أراضيها من احتلال دام 30 عاما، واستعادت سيادتها وسلامتها الإقليمية، وقضت على خطر النزعة الانفصالية العنيفة، وهيات الظروف المواتية لبناء منطقة سلمية ومستقرة ومزدهرة، في امتثال كامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما أسمته فرنسا "هجومًا عسكريًا في 19 أيلول/سبتمبر" هو عبارة عن تدابير محلية لمكافحة الإرهاب اتخذتها أذربيجان على أراضيها السيادية، في منطقة قره باغ، في مواجهة التهديدات الأمنية الشديدة التي يشكلها الوجود غير القانوني هناك لأكثر من 10 000 من القوات الأرمينية المدججة بالسلاح. وقد نصت الفقرة 4 من البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على الالتزام بسحب تلك القوات من أراضي أذربيجان (انظر S/2020/1104).

ومع ذلك، وعلى الرغم من النداءات والمطالب العديدة من جانب أذربيجان، ففي الفترة التي انقضت بعد التوقيع على البيان الثلاثي، أي على مدى سنتين و 10 أشهر، لم يقتصر الأمر على عدم تنفيذ هذا الالتزام، بل زادت حدة أنشطة هذه القوات بمعدل ينذر بالخطر. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الضحايا بين المدنيين والعسكريين الأذربيجانيين زيادة مطردة. ونتيجة لذلك، مارست أذربيجان بصورة مشروعة حقها ومسؤوليتها الأصليين فيما يتعلق بحماية شعبها والدفاع عن سلامتها الإقليمية واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة نفسها، تم تجاهل دعواتنا المتكررة للحوار ولحضور اجتماعات لمناقشة وحل المسائل المتعلقة بضمان إعادة الإدماج المنظم للسكان الأرمن في منطقة قره باغ ليكونوا جزءا من أذربيجان المتعددة الأعراق كمواطنين على قدم المساواة. أما بالنسبة للسكان الذين قرروا الانتقال طوعا إلى أرمينيا وبلدان أخرى، فقد كان ذلك اختياريهم، على الرغم من أن أذربيجان شجعتهم بكل الوسائل المتاحة على البقاء. وفي تناقض صارخ مع ما أكدته فرنسا، شهد كل من بعثة الأمم المتحدة في المنطقة والأرمن المحليين أنفسهم بأن أذربيجان لم تجبرهم على المغادرة.

والادعاءات التي تشير إلى عكس ذلك تبعث على الأسف أيضا في ظل تجاهل فرنسا التام لحقوق أكثر من 250 000 لاجئ أذربيجاني من أرمينيا وذريتهم، فضلا عن أكثر من 700 000 من الأذربيجانيين المشردين داخليا، الذين لا يزال معظمهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم في الأراضي المحررة بسبب ويلات الحرب والتهديد الخطير الذي تسببه الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة.

وأشارت فرنسا كذلك على نحو غير ملائم وانتقائي إلى الإجراءات القضائية الجارية بين أذربيجان وأرمينيا في محكمة العدل الدولية. ولم تخلص المحكمة قط إلى أن أذربيجان قد انتهكت أيا من قراراتها، بما في ذلك القرار الصادر في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعلاوة على ذلك، تعمدت فرنسا التغاضي عن الدعوى التي أقامت أذربيجان ضد أرمينيا في المحكمة وامتنعت عن الدعوة بالمثل إلى تنفيذ التدابير التحفظية المتعلقة بأرمينيا التي أصدرتها المحكمة في أمرها الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وبدلا من إضاعة الوقت في تضليل المجتمع الدولي بشأن الحالة الراهنة والعمليات الجارية في جنوب القوقاز، يجب على فرنسا أن تتوقف وتكف عن أنشطتها المزعومة للاستقرار في المنطقة وعن التدخل في الشؤون الداخلية لأذربيجان.

وأذربيجان ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى القضاء على الآثار المدمرة للحرب، وتعزيز منع نشوب النزاعات، وتحقيق العدالة والمساءلة، والنهوض بعملية التطبيع الموجهة نحو تحقيق النتائج، وبناء سلام مستدام في المنطقة، وهي مصممة على مواصلة تلك الجهود.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 31 و 61 و 69 و 71 و 83 و 129 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف

السفير

الممثل الدائم